كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق

محمد الصحبي البعزاوي(*)

تمهيـــــد

يطمح هذا البحث إلى الوقوف على منهج القدامى في وصف الكلم العربية وبيان دورالاشتقاق في تشييد الأصول وتوسعة المعاني. فـــ"**الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى**"(1) ضرب من الأبنية الصرفية الراجعة إلى مفهوم الاشتقاق باعتباره طريقة في الاستدلال على تنويع الصيغ.

وقد لاحظ النحاة هذا الضرب من الأبنية وتعاملوا معه من الناحيتين الاشتقاقية والتركيبية الدلالية وبينوا الفروق بينه وبين ضروب الأبنية الأخرى بالنظر إلى أصولها ومعانيها .

ومن المفيد الإشارة إلى أن سيبويه قد يكون أول من ناقش هذا الضرب من الأبنية ووصفه وإن لم يستعمل مفهوم " **الأبنية المتحدة**" .فقد تعامل مع الأبنية الصرفية وسعى إلى التمييز بينها انطلاقا من تفريقه بين الأسماء والأفعال باعتبارها أبنية صرفية وأقساما كلامية متداخلة (**الكتاب**،20/1) أو من تفريقه بين الأبنية الصرفية التي " قد تجيء في معنى واحد مشتركة" (نفسه،62/4).

ولذلك فإن التعامل مع الأبنية المتحدة يفترض تمييزها من الأبنية المشتقة البعيدة عنها أو المخالفة لها والأبنية المشتقة القريبة منها أو المشابهة لها صوتيا وما تفضي إليه هذه التدقيقات الاصطلاحية من دراسة للروابط المتحكمة فيها ومعالجة العلاقات الممكنة بينها واستقرائها بغرض تفسيرهـــا وتفهم خصائصها.

ولم نصدر في تعاملنا مع هذه المسألة من فراغ نظري، وإنما لاحظنا في التراث النحوي وفي المقاربات اللسانية الحديثة اهتماما خاصا **بالأبنية الصرفية** من حيث صياغتها اللفظية ومعناها المعجمي ومن حيث

---

*) كلية الآداب بسوسة.تونس **bazsah@yahoo.fr**

1) يذكر في هذا السياق أن " الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى" هي الصّفة التي أطلقها ابن عصفور الإشبيلي على الأبنية المتفقة في أصولها ومعانيها حين فرّق بين الأبنية الصرفية في الباب الأوّل من **الممتع** " باب تبيين الحروف الزّوائد والأدلّة التي يُتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها (ج1/39-59).

تعلقها التركيبي، يسمح بالتعامل معه باعتباره طرحا يراعي بنية المفردة اللغوية في مختلف مستويات التحليل اللساني،سواء بتوليد الكلمات أو بتصنيفها أو بضبط خصائصها الشكلية أو بتحويلها إلى أبنية لغوية مختلفة أو باعتبارها مكونا من مكونات بنية عاملية أكبر.

ولاحظنا فيما اطلعنا عليه من مصادر في الموضوع أيضا أن **الأبنية**، وهي وحدات يتقاطع فيها المعجم والاشتقاق والتصريف والإعراب،من المسائل المتشعبة التي لايمكن لأي مجال من المجالات اللسانية المذكورة أن ينفرد بها موضوع بحث خاص، فهي من المسائل التي تتقاطع فيها المجالات اللسانية المختلفة، بما يدعو إلى إعادة النظر في خصائصها المشتركة وتحليلها تحليلا يوازي بين عناصرها البنيوية ومضمونها.

وعليه فإننا نسعى بمعالجتنا هذه الجوانب إلى أن :

أ) نوضح أسلوب القدماء في التعامل مع تلك الأبنية بوسائل نظرية وأدوات منهجية تعكس عمق التصور وتفترض كفاية النظرية النحوية العربية وصفا وتفسيرا.

ب) نبيّن مدى نجاعة النظرية النحوية العربية استنادا إلى بعض المفاهيم التي أثارها الدرس اللساني الحديث كمفهوم **الاسترسال** الذي بات يحظى باهتمام متزايد لما يجده اللساني فيه من مرونة تمكنه من فهم الظاهرة وتفسيرها في مختلف أوضاعها اللغوية.

ج) نبرز خصائص الأبنية ونوضّح تعالقها في إطار وصفها وتصنيفها وتدقيق علاقة معانيها بأبنيتها وبيان ما يجمع بينها وما يفرّق من خصائص دلالية نحوية.

1) تدقيقات اصطلاحية

1-1 الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى

"**الأبنية المتحدة** " مفهوم أطلقه النحاة على الأبنية الصرفية المتّفقة في أصولها المجردة ومعانيها. وتعني الأصول المجردة عندهم الحروف المكونة للجذر وهي مرتبة ترتيبا معينا يُراعَى في مختلف مستويات التحليل وتُعتمد في باب الاشتقاق لمعرفة الزيادة من الأصل. وقد ميز النحاة في هذا الإطار بداية من كتاب **العين** للخليل بين نوعين من الجذور: **الجذور المهملة** وهي جذور غير ممتدة في الاستعمال و**الجذور المستعملة** التي تسترسل في الوحدات اللغوية وتُدفن فيها[1] فالأبنية

---

1) يمكن التمثيل للنوعين المذكورين من الجذور بالجذر الثلاثي (العين، اللام، الميم) وقد ذكره الخليل بن أحمد في **كتاب العين**، وهو جذر تتفرّع عنه أربعة أصول مستعملة هي :

الصرفية، وهي وحدات تنخرط في أبنية عاملية أكبر أو هي مكونات تنخرط في مركبات أوسع منها[1]، تشترك في الأصول المجردة من قبيل اشتراك "التجاور" و"الاجتوار" في الجذر (ج،و،ر) و" المقول" و"القول" في الجذر (ق،و،ل). إلاّ أنّ "التجاور" و"الاجتوار" يختلفان عن "المقول" و"القول" لأنّهما مشتركان مبدئيا في الأصول والمعنى في حين أنّ "المقول" و"القول" متفقان في الأصول دون المعنى. وعلى هذا الأساس يُصنَّفُ " المقول " و"القول" باعتبارهما **بنيتين مختلفتين** في حين يُصنَّف " التجاور" و"الاجتوار" باعتبارهما **بنيتين متحدتين**. وقد استعمل النحاة مفهوم " **المتحدة**" لوصف الاشتراك الحاصل بينهما وتأكيد اتصالهما وتماسّهما.

واستعملوا في إطار وصفهم هذا النوع من الأبنية الصرفية المتحدة وتأكيد ما يوجد بينها من اتصال وتداخل عددا من المفاهيم وهي بمثابة البدائل لمفهوم " **المتحدة**" ومنها "**المشتركة**" (**الكتاب** 55/4 و62) و"**المتداخلة**" و"**المتشابكة**"(ابن جني، **الخصائص**،ج2،44) و**المتفقة**" (**الممتع**،44/1). وتشكل هذه البدائل جهازا مفهوميا يمكّن من تقريب الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى ووصفها. فـ(التجاوروالاجتوار) و(السكت والسكوت) و(الكسروالانكسار) و(الفضل والفضيلة) وغيرها من الثنائيات التي تجري هذا المجرى **أبنية متداخلة** لكون المشتق الأول في كلّ ثنائية من الثنائيات المذكورة متعلقا بالذي يليه من جهة الاشتقاق وأن في "الأوّل" من كل واحد منهما حروف "الثاني". ولذلك فقد نشأ بين كلٍّ مكوِّنَ من مكونات الثنائيات المذكورة والمكوّن الذي يليه في تلك الثنائية تعلق واتصال فسّر به النحاة ظاهرة اتفاق **الأبنية** في المعنى واشتراكها في الأصول المجردة.

وقد حدّث سيبويه في "**باب افتراق فعَّلت وأفعلت في الفعل للمعنى**" (ج4/ 62) عن تداخل المشتقات الفعلية واتّصال بعضها بالبعض الآخر من قبيل اتصال "وعَّزَ" ب"أوعز" و"خَبَّرَ" ب"أخبر" و"سمَّى" ب "أسمى"، وذكر أن اختلاف الأبنية أو الزيادة فيها يرد في الأصل إيذانا بالتكثير في المعنى.

(ع،ل،م) (2)- (ع،م،ل) (3)- (م،ع،ل) (4)- (ل،م،ع) وأصلان مهملان هما : (5)- (م،ل،ع) (6)- (ل،ع،م) (ن. ج2/152-156). ومن الملاحظ أنّ النحاة قد اعتمدوا بعد الخليل "الاستعمال" مقياسا أساسيا في التعامل مع القضايا اللغوية المختلفة والتفريق بينها (ينظر في هذا الباب على سبيل الذكر، سيبويه الكتاب 119/1 وابن جنّي، **الخصائص**1/5-17 وابن يعيش،**شرح المفصل** 1/18-19 ...).

2) تجدر الإشارة إلى أن Gleason قد عد اللفظم (morphème) وهو بنية صرفية مكونا يدخل ضمن مركب أوسع منه،وميز بين مصطلحي "المكون" و"المركب" بالنظر إلى كيفية استعمال أحد المصطلحين لوصف عنصر لغوي ما. فإذا نظرت إلى العنصر اللغوي على أنه جزء من كل أطلقت عليه مصطلح "مكون" وإذا نظرت إليه باعتباره كلا مشتملا على أجزاء أصغر منه عددته " مركبا" وهكذا. انظر في هذا السياق، Introduction à la linguistique descriptive pp108-109

فوضع على أساس "**الاتحاد والاختلاف**" المقاييس المعتمدة في تصنيف الأبنية والتفريق بينها.

وأطلق ابن عصفور في إطار تمييزه بين "المشتق منه" و"المشتق" في "**باب تبيين الحروف الزوائد** " (**الممتع**،ج39/1) مفهوم الأبنية المتحدة على عدد من المصادر المتفقة في أصولها والمشتركة **مبدئيا** في معانيها ك "السفاء والسفي" و" الإقبال والقبل" و"الفضل والفضيلة". وهذا يعني أن المفهوم يفسر ظاهرة لغوية تطّرد في مختلف أنواع المشتقات ولا يُعنى بصنف منها دون سواه

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الأبنية المتحدة لم تكن موضوع بحث خاص تعامل النحاة مع مختلف قضاياه واستوفوا القول فيها، وإنما كانت تعرض عندهم بطرق مختلفة كلما دعت الحاجة إلى تصنيف الأبنية الصرفية المختلفة وضبط مقاييسها. فالأصل في الأبنية الصرفية أن تكون مختلفة لا متفقة لأن الأبنية إنّما جيء بها للتفريق بين المعاني.

وبغضّ الطرف عن كيفية عرض الأبنية المتحدة وتبويبها فإن الملاحظات والآراء المتفرقة في المصنّفات النحوية تقودنا إلى ملاحظة ضربين من الأبنية المتحدة :

* ضرب تكون **صيغه الصرفية متماثلة** نحو اتفاق المصادر في أصولها ومعانيها ك"السّكْت" و"السكوت" و"التجاور" و"الاجتوار" و"الفضل" و" الفضيلة". وربما كان هذا الضرب من الأبنية الصرفية مترتبا على ما لاحظه النحاة من اختلاف بين اللهجات العربية في التعبير عن المعاني في مرحلة جمع اللغة وتدوينها[1]. فقد يكون الاجتوار المصدر المتصل بالجذر (ج،و،ر) في لهجة ما من اللهجات العربية القديمة وقد يكون "التجاور" المصدر المتصل بذاك الجذر في لهجة أخرى. فيكون اتحادهما مترتبا على استعمالهما معا دون إقصاء أحدهما في الاستعمال والتداول. وربما عكست عديد الأبنية الصرفية المتداولة في اللغة العربية على وجه واحد أيضا، اتفاق اللهجات العربية في ذاك الوجه باعتباره الوجه الممكن في الاستعمال.

المهمّ عندنا في هذا الباب أنّ ثنائية " التجاور" و"الاجتوار" وغيرها من الثنائيات المتحدة في أصولها ومعانيها أبنية جارية في نظام اللغة وهي تثير إشكالا تصنيفيا عند النحاة حاولوا التعامل معه وتقنينه بالنظر إلى مفهوم **الأولية في الاشتقاق** وهو ما سنعود إليه في موضع لاحق من هذا المقال.

---

1) ينظر ابن جني **الخصائص** 1/ 374

* وضرب ثان يتجلّى في باب الإعراب والعمل النحوي وتكون صيغه الصرفية مختلفة من قبيل الأسماء المتصلة بالأفعال[1] وهي أبنية يجري بعضها مجرى البعض الآخر كجريان "الضَّرْبِ" مجرى "المضروب" في قولك :" هذا مضروبُ الأمير" و" العَدْلِ" مجرى " العَادِلِ" في قولك:" رَجُلٌ عَدْلٌ" و"اسم الفاعل " الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى في قولك " زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرا غدا" في معنى "يضربُ غلامُه عمرا غدا"(**الكتاب** ج4/ 43-44 **وشرح المفصل**، ج68/6) ومن قبيل "خبّر" و"أخبر" و"سمّى" و"أسمى" و" وعّز" و" أوعز" (**الكتاب** -62/4) و" أدَبَ" و"آدَبَ" و" أَلِفَ" و" آلَفَ" و"أنِقَ" و" آنَقَ" (**ابن القطاع،كتاب الأفعال**،25/1-26) وهي أبنية مسندة إلى ضمير المفرد الغائب في معنى أنّها أبنية عاملية وليست مكونات مدرجة ضمن أبنية عاملية أوسع[2].

فلم يقتصر النحاة على ذكر الأبنية المتحدة في باب **الاشتقاق** فحسب، وإنما قدموا ملاحظاتهم في تلك الأبنية وقد جرت في باب "**التعلق والعمل النحوي**". فبيَّنوا أن الأبنية المنتزعة من أصل واحد يمكن أن تتسع دلالة إحداها فتكون متفقة في المعنى رغم اختلاف بنيتها الصرفية وهو ما سنفرده عنصرا خاصا يتّضح في موضعه من هذا البحث. وهذا التصور يعكس مدى التداخل الحاصل بين المستويات اللغوية المختلفة في بلورة مفهوم "**البنية** " من ناحية مثلما يعكس تشعب المفهوم وغموضه حتى باتت العناية بالتركيب في النظرية النحوية العربية متقدمة على علم التصريف الذي يُعنى بالأبنية في أنفسها من غير تركيب مع أنّ الواجب على من أراد معرفة النحو:" أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة " (ابن جني، **المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني**،ج1/ص4). وقد علل ابن جني وابن عصفور وغيرهما من النحويين سبب تأخير علم التصريف والبدء بالتركيب بصعوبته ودقة أغراضه ومعانيه. فلمّا كان هذا الضرب من العلم عويصا صعبا :" بدئ

---

1) يطلق النحاة مفهوم "الأسماء المتصلة بالأفعال" على صنف الأسماء المشتقة ويصفونها بالمتصلة بالأفعال لتعلقها بها من جهة الاشتقاق وأنّ فيها حروف الفعل وليس المراد كما يقول ابن يعيش " أنّها مشتقة من الأفعال" (**شرح المفصل**،ج6،43). ويجمع الزمخشري تحت هذا الصنف من الأسماء أسماء المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان واسم الآلة (نفسه).

2) يذكر في هذا السياق أنّ الفعل حسب سيبويه لا يكون إلاّ جملة ولذلك حدّه بالنظر إلى أشكاله المختلفة باختلاف التصريف ولم يحده باعتباره قسما من أقسام الكلام يتصوّر قبل التصريف. فالأفعال " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وماهو كائن لم ينقطع " (**الكتاب**،20/1).

قبله بمعرفة النحو، ثمّ جيء به، بعد، ليكون الارتياض في النحو موطّئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه " (ن.م، 5/1) [1].

2-1 الأبنية المخالفة للأبنية المتحدة: اختلاف الأصول والمعاني واختلاف المعاني دون الأصول

إذا كانت الأبنية المشتركة في الأصول والمعنى توصف ب**المتحدة** لما ذكرناه من اشتراك وتقاطع في الأصول والمعاني، فإن ما عداها من الأبنية الصرفية **مختلف عنها** بالنظر إلى ما يوجد بين الأبنية من **تباين** في الأصول والمعاني أو في المعاني دون الأصول. ولذلك فإنّ الأبنية المخالفة للأبنية المتحدة صنفان:

* صنف **مخالف** للأبنية المتحدة **بعيد عنها** لكونه ينبني على اختلاف في الأصول والمعاني من قبيل الأبنية المتصلة بالجذور التالية:

(**ض،ر،ب**) ومنه (الضرب، والمضروب،والضارب،وضَرَبَ...)

و(**ق،ت،ل**) ومنه (القتل، والمقتول، والقاتل، وقتَلَ...)

و(**ك،ت،ب**) ومنه (الكتابة، والكاتب، والمكتوب، وكَتَبَ ...)

وتوسم هذه الأبنية بالتباعد والاختلاف لكون الأصول المدفونة في "المجموعة الأولى" ليست الأصول المدفونة في "المجموعة الثانية" ولا هي الأصول المدفونة في "المجموعة الثالثة" ثمّ إنّ المعاني التي تدل عليها الأبنية المشتقة أعلاه مختلفة بما أنّ لكلّ بنية منها معنى خاصّا تحتفظ به. ويعد هذا الصنف من الأبنية الغالب في اللغة والأكثر تداولا لأن الأصل في الأبنية الدلالة على المعاني المختلفة لا التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة.

* وصنف ثان **مخالف** للأبنية المتحدة ولكنه **قريب منها** لكونه ينبني على اختلاف في المعاني دون الأصول وهو صنف الأسماء المتصلة بالأفعال. ف "القاتل" و" المقتول " و" القتيل" و" قتَلَ" و" يقتل" مشتقات مطّردة يتسم كل واحد منها ببنية صرفية بسيطة متفقة مع عدد من الأبنية في أصلها النظري المجرد. فهي تنزع إلى أصل واحد ولكنّها مختلفة الصيغ إذ تنفرد كلّ واحدة منها بمعنى خاصّ.

ومع أن لكل صنف من الأبنية المشتقة خصائص معجمية ودلالية تميزه من غيره من الأصناف الأخرى فإنّ مختلف الأبنية الصرفية المشتقة

---

1) يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى **الممتع في التصريف**،1/ 30-31 .

المتحدة منها والمختلفة تشترك في كونها أبنية تدل بصيغها على معناها الخاص بها وعلى معنى المادة الأصلية .

وقد راعى النحاة هذه الخاصية، دلالة الأبنية المشتقة على معناها الخاص بها واحتفاظها بمعنى المادة الأصلية، في **حدِّ الاشتقاق** فعدَّها سيبويه ضربا من البحث عن الحروف الأصول من خلال الفروع وإرجاع الصيغ المنجزة إلى مادة مجردة عارية من كل العناصر الزائدة، تكون منطلق التوليد النحوي[1]. وحدّه ابن عصفور على أنه"عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد (...) وذلك نحو ردك "ضاربا" و"ضرابا" و"ضروبا" و"مضرابا" وأمثال ذلك إلى معنى واحد، وهو الضرب" (**الممتع في التصريف**،1/ 43-44) .

ومن الخصائص التّي تميّز الأبنية المشتقة اطّرادها وجريانها في الاستعمال. إذ استعمل النحاة ثنائية "**المستعمل والمهمل**"، وقد اعتمدها الخليل، في التفريق بين مفهومي **التصريف** و**الاشتقاق** وإن لم يصرّحوا بهذه الثنائية في هذا الباب ولم يذكروها. فقد عدّوا الاشتقاق **أخصّ** من التصريف لكونه مختصّا بما فعلت العرب من الأبنية في حين يكون التصريف **أعمّ** لكونه "عامّا لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس" (**الممتع**، 53/1). وممّا نحدثه بالقياس تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى من قبيل "ضِرْبَبٍ" وقد بنيت على " دِرهم" وضَرُبَ" وقد بنيت على "ظَرُفَ" و"ضِرِبٌ " وقد بنيت على "قِمَطْرٍ" وهي أبنية مهملة تستنبط بالقياس ولا تجري في الاستعمال[2]. وبما أنّ الأبنية المستنبطة بالقياس مدرجة في باب التصريف، فقد بدا التصريف عندهم أعمّ من الاشتقاق حتى أنّ ابن عصفور عدّه جنسا له كما كانت اللفظة عندهم جنسا للكلمة. فـ"كلُّ اشتقاقٍ تصريفٌ وليس كلُّ تصريف اشتقاقا" (**الممتع**/1- ص53).

1-3 تعالق الأبنية الصرفية صوتيا : القرب والبعد والثبات والتغيّر

تكون الأبنية الصرفية بالنظر إلى ما تقدم متفقة ومختلفة ولكن ذلك لايعني أنها أبنية **متقابلة** تمام التقابل وأنه لا وجود لروابط معجمية أو صوتية أوصرفية أو إعرابية بينها تجعلنا نتحدث عن **تقارب** الأبنية **وتماسها**. فالأبنية المشتقة إمّا أن تكون **متّفقة** في أصولها ومعانيها فتكون **متحدة** مبدئيا وإما أن تكون **مختلفة** في أصولها ومعانيها فتكون **متباعدة مفترقة** وإما أن **تتشابه** في أصولها دون معانيها فتكون **متقاربة** صوتيا.

---

1) يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى **الكتاب**، 4/ 307-327 .

2) ينظر،ابن جني، **المنصف**، 1/ 3- 4 وابن عصفور، **الممتع في التصريف**، 53/1 .

فالأبنية **المختلفة** يمكن أن تكون **مشابهة للأبنية المتحدة** قريبة منها **صوتيا** مع أن الأصل فيها أن تكون بعيدة عنها في الأصول والمعاني.

ويتحدد **قرب** الأبنية بعضها من بعض **وبعد** بعضها عن بعضها الآخر صوتيا بمراعاة مبدإ أساسي يُسيِّر الأصول النظرية المجردة وهو مبدأ **(الثابت والمتغير)**. وقد ذكر الزنّاد ضمن المبادئ العاملة التي وضعها للمنوال الاحتمالي أن "الثابت قيمة حرفية قارة والمتغير قيمة متبدلة" **(الحوليات،52/99-140)**. فإذا كان الأصل النظري مثلا ثلاثيا يعمل بمبدإ الثابت والمتغير فإن له أربعة وجوه توصف بكونها متزامنة في الوجود ومتداخلة في الانتظام وهي:

* وجه 1 : ثلاثة متغيرات : (م1،م2،م3)
* وجه 2 : ثلاثة ثوابت : (ث1،ث2،ث3)
* وجه 3 : متغيران وثابت : (م1،م2،ث)
* وجه 4 : ثابتان ومتغير : (ث1،ث2،م) **(نفسه)**.

وبقطع النظر عن كيفية تحقق هذه الوجوه، لا لقلّة أهميتها وإنما لأنّ الزنّاد فيما اطلعنا عليه من مصادر قد اهتم بها وحدّث عن كيفية تحققها[1]، فإن الوجه الرابع (ث1،ث2،م) يعد قريبا صوتيا من الوجه الثاني الذي يقوم على ثلاثة ثوابت. ف (ر،ك،ن) قريب من (ر،ك،ل) لكونه يتفق معه في الحرفين الأول والثاني ويختلف معه في الحرف الثالث فيكتسب كل واحد منهما معنى مغايرا. وأمّا الوجهان الأول الذي يتألف من ثلاثة متغيرات، وهو الوجه الأكثر تجريدا في الأصول الثلاثية، والثالث المكون من متغيِّرين وثابت فهما مختلفان عن الوجه الثاني. فتصبح العلاقة بين الأصول النظرية المجردة محكومة بمبدإ "**القرب والبعد**" خاضعة لما يسمى بالتوليف الاحتمالي (probabiliste).

وخلاصة هذا العنصر أن النحاة قد عالجوا الأبنية المشتقة ورتبوها ترتيبا يراعي أصولها النظرية المجردة ودلالاتها،فحدثوا عن الأبنية المتفقة في الأصول والمعنى والأبنية المتفقة في الأصول والمختلفة في المعنى والأبنية القريبة منها صوتيا، وهي أبنية مشتقة من أصول مرتبة المواضع تعمل بمبدإ الثابت والمتغير، والأبنية المختلفة عنها، وهى أبنية متباينة من حيث أصولها النظرية المجردة ومعانيها. واعتمدوا الاشتقاق أداة في تصنيف الأبنية فانتهوا إلى صياغة عدد من المفاهيم النحوية، من قبيل

---

1) انظر وجوه تحقق مختلف خطاطات الأصل النظري (ص، ف، ر) عند الزناد 2007.

"**المشتق منه**" و"**المشتق** " و"**مأخوذ منه** " و"**المأخوذ** " و"**الأصل**" و"**الفرع**"، استدلوا بها على انتظام نظام اللغة و"كشف الغطاء عن منطقه الداخلي"(المهيري، التعليل ونظام اللغة، **الحوليات** 22/175-189).

1) إشكالية الأوليَّة في الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى

1-2 الأوّلية مقياسا في التصنيف النحوي

البحث في مفهوم **الأوّلية** جزء من عمل منهجي قياسي اعتمده النحاة في تفسير الظاهرة اللغوية وتعليل ما يوجد بين مكوناتها من صلات .وتعني الأوّلية عندهم تحديدَ العنصر الذي يكون بداية الاشتقاق أي تحديد الأصل الأول الذي تؤخذ منه الفروع. ولذلك فإن مفاهيم "المشتق منه" و"المأخوذ منه" و"الأصل" صفات تشير كلها إلى البداية والمنطلق. ولذلك أيضا يكون **الاشتقاق** بمعنى **الأخذ**،أخذ شيء من شيء قصد التوسع في الأبنية وتكثير المعاني.

وقد عدَّ سيبويه في إطار معالجته مفهوم الأوّلية في أقسام الكلام الأسماء قبل الصفات وقبل الأفعال (**الكتاب**،ج21/1) وعدَّ **اسم الجنس** وهو اسم نكرة موغل في الإبهام والشيوع بداية الاشتقاق وهو مكافئ لمفهوم **شيء** الذي وصفه المنصف عاشور،بالنظر إلى ما وجد في **الكتاب** من معطيات، بكونه " مفهوما غارقا في التجريد لا يسبق في النظر والتصور والنفس بشيء يؤخذ منه "(**دروس في أصول النّظريّة النّحوية العربيّة**،2005،263). وعلى هذا الأساس وصف النحاة أسماء الأجناس بالأول لأنها " لم تتضمن شيئا من المعاني التي هي ثوان لأوائل هي أصول" (الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ص964). فهي أسماء جامدة تعبر عن البداية والأوّلية بما أنه لا يوجد قبلها كما يقول ابن جنّي " ما تكون فرعا له ومشتقة منه " (**الخصائص**،ج2،37).

ولعلّ ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار **شبه** الإجماع الحاصل بين النحاة على أوّلية الاسم وأسبقيته في التصور[1]، وقد اختصر ابن يعيش موقف البصريين المتمثل في أوّلية المصدر في الاشتقاق بقوله" وإنما سمي المصدر مصدرا لأن الأفعال صدرت عنه أي أخذت منه كمصدر الإبل

---

1) يذكر في هذا السياق أن أسبقية الأسماء على غيرها من أقسام الكلام قد كانت أساس المقاربة الرواقية في التمييز بين الوحدات اللغوية. فقد عد الرواقيون العلاقة بين الاسم والفعل علاقة سببية من قبيل علاقة الجسم بالحركة فجعلوا الأفعال مترتبة على الأسماء كما كانت الحركات متوقفة على الأجسام (يمكن العودة في هذا السياق إلى: **La logique et son histoire** ;107) وربما كان اعتبار يسبيرسن الأسماء قبل الأفعال والصفات والظروف في نظرية المراتب الثلاث متولدا من أثر التصورات الرواقية في الدرس اللساني الحديث (**La philosophie de la grammaire** ;pp111-112).

للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه وذلك أحد ما يحتج به أهل البصرة في كون المصدر أصلا للفعل "(**شرح المفصل**،ج6ص43)[1]. وقدَّمَ الكلامَ على أبنية المصادر لأنّ المصدر" أصل وما عداه من الأمثلة مأخوذ منه ولذلك لم تجر المصادر على سنن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقات بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس " (**نفسه**).

فاختلاف أبنية المصادر وجريانها مجرى أسماء الأجناس قد جعلها عندهم قريبة منها شبيهة بها. فكان تعلقها بها من قبيل تعلق النوع بجنسه ولذلك عدّوها " أوّل نوع من اسم الجنس" وصنّفوها ضمن **أصول** الاشتقاق. وقد ذكر ابن عصفور أنّ أصل الاشتقاق وجُلُّه " إنّما يكون من المصادر. وأصدق ما يكون: في الأفعال المزيدة، لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة. وفي الصفات كلها لأنها جارية على الأفعال أو في حكم الجارية. وفي أسماء الزمان والمكان، المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضا. وفي الأسماء الأعلام، لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مشتقة قبل النقل، فتبقى على ذلك بعد النقل" (**الممتع**،ج1/48).

يعكس اهتمام النحاة بمفهوم الأوّلية في الاشتقاق التزامهم بمبدإ التأصيل المترتب على استقراء المسائل ووصفها استنادا إلى الضوابط التي استنبطوها أو افترضوها في باب التعليل. وقد اقترن مفهوم الأوّلية ببداية التصنيف النحوي. فالأسماء والأفعال تُصنف عندهم بالنظر إلى **سمة الاشتقاق**. وهذه السمة تبدو صعبة أو شبه معدومة في أسماء الأجناس لأنها" أسماء أول أوقعت على مسمياتها، من غير أن تكون منقولة من شيء" (**الممتع**،ج1/48)، وهي موجودة في غيرها من الأصناف فكونت خيطا رابطا بين مختلف الوحدات اللغوية طرفاه المشتق وغير المشتق أو الجامد. وقد اعتمد النحاة هذا الخيط مقياسا من جملة المقاييس التي اعتمدوها في وسم الكلم العربية وبيان ما يوجد بينها من مراتب ودرجات.

2-2 مقاييس استخراج الأصول وتمييزها من الفروع في الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى

تمثّل الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى إشكالا تصنيفيا عند النحاة يتلخص في كيفية تمييزهم الأصول من الفروع في هذا النوع من الأبنية

---

1) يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى البعزاوي، **ثنائية "المخبر عنه والمخبر به " في العربية : دراسة إعرابية دلالية**، المطبعة الرسمية تونس 2008.

ولاسيما في المشتقات الاسمية لأن المشتقات الفعلية المزيدة" ترجع بقرب إلى غير المزيدة" (**نفسه**).

وقد تعامل النحاة مع هذا الإشكال في إطار بحثهم عن آليات التفكير اللغوي فوضعوا مقاييس تعتمد في استخراج الأصول وتمييزها من الفروع. وقد أوجز ابن عصفور كيفية استخراج الأصل في مقياسين اثنين هما "دوره في اللفظ والمعنى وبأنه ليس هناك ما هو به أولى "(**نفسه**،ج44/1). وصاغ الوجوه المبيِّنة لأوّليته وحصرها في تسعة وجوه **تبدو** في شكل أزواج مفهومية متقابلة على النحو التالي:

1- الأمكن /غير الأمكن
2- أن يكون أحد المطردين أشرف من الآخر.
3- الأظهر/ الأغمض
4- الأخص /الأعم
5- أن يكون أحدهما أحسن تصرفا
6- القرب /البعد
7- أن يكون أحدهما أليق وأشد ملاءمة
8- المطلق /المضمن
9- الجوهر/ العرض (**الممتع**،ج46/1-47).

فصفات **الأصل** واقعة في الموقع الأول من كل زوج مفهومي وما بعدها من الصفات ك"**غير الأمكن، والأغمض، والأعم، والبعيد، والمضمن، والعرض..**" صفات تجعل البنية المتصفة بها من قبيل **الفرع** لأن **غير الأمكن** لايقوى قوة **الأمكن**، كما أنّ الفرع لايقوى قوة الأصل، في الاشتقاق لكثرة مايشتق منه وأن **الأغمض** لايقوى قوة **الأظهر** إذ الأظهر "طريق إلى الأغمض". و**الأخصّ** أولى من **الأعمّ** في استحقاق الأصالة لأن الأعم يكون له ولغيره و**الأقرب** أولى من **الأبعد** لأن الأبعد " يرجع الفرع إليه بكثرة وسائط والأقرب يرجع إليه بقلة وسائط" (**الممتع**،ج1/ص47). و**المطلق** أولى من **المضمّن** و**الجوهر** أولى من **العرض** والرد إليه (أي الجوهر) أولى من الردّ إلى غيره.

و يمكن أن نلاحظ من خلال هذا التصنيف أنّ:

أ- مختلف الصفات الواقعة في الجانب الأيسر من كلّ زوج تبدو حواجز تحول دون اعتبار **البنية** الموصوفة أصلا من الأصول متى استوت واتحدت مع غيرها من الأبنية. ويكفي من منظور النحاة أن تفقد البنية الموصوفة إحدى صفاتها المذكورة فلا تستوي فيها مع البنية المكافئة لها في الأصل والمعنى حتى تنحطّ عنها درجة. وقد صاغ ابن **عصفور هذا**

الموقف بقوله " وينبغي أن تعلم أن قولنا هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلا من هذا الآخر في جميع ماتقدم، إنّما نعني بذلك إذا استويا في كل شيء إلا في تلك الرتبة التي فضل بها "(**الممتع**،ج48/1).

ب- الصفات الجارية في التصنيف، وهي مفاهيم نحوية تعلل ترابط الأبنية المتحدة، تُكَوِّنُ ضربا من الأدلة القياسية المعتمدة في تفسير عدد هام من المسائل النحوية كمسألة الأصل والفرع في الإعراب والبناء ومسألة أولية الاشتقاق وصلة المفاهيم النحوية بعضها بالبعض الآخر وغيرها من المسائل. **فالأمكن وغير الأمكن** على سبيل المثال مفهومان اعتمدهما النحاة في تمييز الأسماء وفق مقولة الإعراب واعتمدهما بعضهم في هذا الباب لتصنيف الأبنية المتحدة وتمييز البنية المشتق منها من البنية المشتقة[1]. **والأخصّ والأعمّ** من المقاييس التّي اعتمدوها في التفريق بين المفاهيم النحوية، مثلما اعتمدوهما في تفريقهم بين الأبنية المتحدة، كتفريقهم بين مفهومي الاشتقاق والتصريف وتفريقهم بين الأفعال والمصادر[2]. **والقرب والبعد** اعتمدوهما في دراسة العلاقة بين المتكلم والمخاطب وتمييز الأبنية الجائزة من الأبنية غير الجائزة وهكذا.

ج- الاشتراك الجذري بين **الأبنية** في الأصول والمعنى لا يمنع من تصنيفها تصنيفا يتجاوز المعطيات المباشرة ويضع في الاعتبار مفهوم **الأوّلية** وما يثيره من قضايا تساهم في إبراز كفاءة النظام اللغوي التفسيرية.

د- مختلف الثنائيات المذكورة، وهي من الضوابط التي استنبطها النحاة في باب التعليل النحوي، تكشف عن منهج استنباطي استدلالي يعقلن نظام اللغة ويمكن من فهم أبنيتها على نحو أفضل.

إن سعي النحاة إلى تصنيف الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى على أساس ثنائية الأصل والفرع يوضّح منهجهم في التصنيف. فهم يتدرّجون من شكل نظري مجرّد، وهو من الأشكال الفقيرة دلاليا، إلى أشكال مجسمة تبدو

---

1) حدّث النحاة عن تفاوت الأسماء من حيث رسوخها في الاسمية فانتهوا إلى أن بعض الأسماء المتمكنة أمكن من غيرها في تلك الصفة. فالمعرب المنصرف أمكن من المعرب غير المنصرف ولذلك عدّوه، أي المنصرف وهو المتمكن الأمكن، أصلا مقيسا عليه في باب الإعراب وأرجعوا له الفعل المضارع على جهة المشابهة مثلما أرجعوا الاسم المبني إلى الحروف في إطار معالجتهم مسألة الأصل والفرع في الإعراب والبناء (ينظر **شرح المفصل** 56/1-57).

2) إذا كان التصريف أعمّ من الاشتقاق والاشتقاق أخصّ منه كما وضحنا ذلك في فقرة سابقة،فإنّ المصدر يكون عندهم أعمَّ من الفعل والفعلَ أخصَّ منه لأنّ الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثية دلّ كلٌّ بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان، والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه " لا يخصُّ حدثا بعينه لكنّه يعُمُّ بالدّلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة "(أبو علي الفارسي، **المسائل المشكلة** /101).

أقل تجريدا وأثرى دلالة. فـ"القرب" و"المقاربة" مشتركان في الأصل النظري المجرد (ق،ر،ب) ومتفقان في المعنى إلاّ أنّ "المقاربة" بمقاييس النحويين **تنحطّ** عن "القرب" **درجة** لكونـها **مضمّنـة** وكـون "القرب" **مطـلقا**، فاستحـق أن يكون أصـلا وتـكون "المقاربـة" متفرعـة عنه. ويمكـن أن نمثّل لهذا التمشّي المنهجي على النحو التالي:

❖ (ق،ر،ب) ← (قرب) ← (مقاربة)

❖ أصل أوّل ← أصل ثان ← فرع

ومتى نظرنا إلى المسألة من هذه الزاوية فهمنا أن الأصل يتولد عند النحاة في صورتين :

✓ صورة عامّة مجرّدة فقيرة دلاليا توسم ب"**التمام**" لتضمّنها مختلف الأبنية الصرفية التي يمكن انتزاعها منها.

✓ وصورة خاصة ثريّة دلاليا توسم ب"**النقصان**" لكونها تتضمن معناها ومعنى الصورة التي قبلها.

وبما أنّ البنيتين المتّحدتين في الأصول والمعنى تقبلان القسمة إلى أصل وفرع فإنّه يصبح لدينا أصلان لبنية واحدة ونحن نعلم أن الأبنية تكون مجهولة الأصول فتُردّ إلى أصول تـُحمل عليها ولا نعلم أن للبنية أصلين تتولد عنهما. وبما أنّ الصورة الثانية متفرعة عن الأولى وأنها تصنف عند النحاة بالمقاييس النحوية المذكورة "**أصلا من الأصول**" فإنّ الصورة الأولى تصنف باعتبارها "**أصل الأصول**" وبداية البدايات في الاشتقاق والعمل النحوي.

وهذا الأمر لا يخلو من أهميّة تعكس، في تقديرنا، ملامح المنهج المعتمد في الوصف والتصنيف. فهم يُجرون الأصل والفرع في مستويات مختلفة من التصنيف فيصلون الفروع بالأصول ويُرجعون الأصول الموسومة بالنقصان إلى الأصول التي قبلها في سلم التجريد النحوي وهكذا. فيكون اشتقاق الفرع من الأصل قائما على انتزاع كلمة منجزة من كلمة منجزة وهو أمر لم يكن موضوع خلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة[1].

وبما أنّ الأصول النظرية المجردة تسترسل في الفروع وأنّ الفروع تصبح أصولا متى تمكنت في الاشتقاق فإنّ الأبنية المشتقة في تصور النحاة

---

1) يمكن العودة بخصوص المسألة المذكورة إلى: الزجاجي، **الإيضاح** /ص56 وما بعدها،وابن الأنباري، **الإنصاف**، 1/ 235، وبن حمودة **الوصفية**، 2004/ 442.

أبنية دلالية متحركة وليست **أبنية سكونية**. فهي تتحرك بين "**الاسترسال**" و"**الانخزال**"، استرسال الأصول في الفروع وانخزال الفروع في الأصول. والاسترسال يوضّح قوّة الاحتياج والتلازم بين الأبنية الصرفية ويختزل شبكة السمات التي تشدّها وتفسر ما يوجد بينها من ترابط.

3- التداخل مظهرا من مظاهر استرسال الأبنية المتحدة دلاليا وتركيبيا

"**التداخل**" صفة من الصفات التي أطلقها النّحاة على الأبنية الصرفية المختلفة كلما اتفقت في الأصول والمعنى. وقد تفطّنوا إلي هذه الصفة بملاحظتهم ما يحدث بين الأبنية من **اتفاق** في الاستعمال. وقد ذكر سيبويه في باب " **ما جاء من المصادر على فعول**" (**الكتاب**، ج4، 42) أمثلة تدل على **مرونة** الأبنية الصرفية المتحدة في الأصول والمعنى واشتراكها في عدد من الخصائص الدلالية التي تلغي فكرة استقلال الأبنية وتؤكد استرسالها تركيبيا ودلاليا.

فالمصدر قد يجيء على **المفعول** كقولك:" لبنٌ حَلَبٌ إنما تريد محلوب وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق. ويقولون للدرهم: ضرب الأمير،إنما يريدون مضروب الأمير "(ن.م ج43/4). ويجيء على **الفاعل** كقولك :" يومٌ غمٌّ، ورجلٌ نومٌ، إنّما تريد النائم والغامَّ. وتقول :ماءٌ صَرى، إنّما تريد صَرِ خفيفٌ إذا تغيّر اللّبنُ في الضّرْع " (**نفسه**). وذكر أنّ **الفِعلة** يراد بها ضرب من الفعل كقولك" ...وقتلته قِتْلة سَوْءٍ...(وأنت) تريد الضرب الذي أصابه من القتل" (**نفسه**/ 44). وحدّث ابن يعيش عن التداخل الحاصل بين المصدر واسم الفاعل واسم المفعول،وهي أبنية صرفية مختلفة في الأصل، فذكر أن المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول وقد يجيء ويراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم: "ماءٌ غورٌ أي غائرٌ ورجُلٌ عدلٌ أي عادل وقالوا: درهمٌ ضربُ الأمير أي مضروبه وهذا خلق الله والإشارة إلى المخلوق وقالوا: أتيته ركضا أي راكضا وقتلته صبرا أي مصبورا " (**شرح المفصل** ج6/ 50-51).

فالتداخل بين الأبنية الصرفية المختلفة وجريان إحداها مجرى الأخرى في الإعراب والعمل النحوي، يؤكد خاصيتها **الحركية** التي حدّثوا عنها واعتمدوها في تفسير ما يوجد بين الوحدات من اتصال وانفصال. فليست الأبنية الصرفية المشتقة عندهم **منفصلة** انفصالا تاما ولا هي **متقابلة** وإنما توجد بينها علاقة **استرسال** يمكن اعتمادها في وصفها وصفا دقيقا وفي تعليل شرعية التصنيف الذي أقاموه على أساس ثنائية الأصل والفرع. فمجيء المصدر على اسم الفاعل أو اسم المفعول واسترساله فيهما من قبيل مجيء الأصل على الفرع وقيامه مقامه.

ومجيء " فعّل" على "أفعل " فيما ذكره سيبويه وابن جني وابن القطّاع وغيرهم من النحويين، في باب المشتقات الفعلية ك"خبّر" و" أخبر" و" سمّى" و"أسمى" يؤكّد اتصال الأبنية الصرفية وعدم انفصالها ويجعل التداخل **أمارة** على استرسالها وحركيتها .

إنّ تنبه النحاة إلى هذه **الحركية** يكشف عن النسق النحوي الذي أسسوا له ويؤكّد مرونة ثنائية الأصل والفرع باعتبارها من الضوابط التي استنبطوها في باب التعليل النحوي قصد تفهم نظام اللغة وإيجاد الأسباب المتحكمة فيه.

4- خاتمة

الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى من المسائل المهمة التي تعرض لها النحاة في بعديها الاشتقاقي والتركيبي الدلالي. فهي تدور في مصنّفاتهم بين وصف البنية باعتبارها وحدة اشتقاقية مفيدة والبنية باعتبارها مكونا يندرج في مركب أوسع منه. وقد أفضى هذا التناول إلى رصد مظاهر من التعليل عندهم حاولنا أن نفهم انطلاقا منها كيفية تعاملهم مع الأبنية الصرفية سواء بوصفها أو بتفسير ما يوجد بينها من علاقات. ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من خلال تعاملنا مع هذه المسألة أنّ:

1- الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى أبنية **حركية** لا **سكونية**. وقد تفطّن النحاة إلى هذه الخاصيّة فحدّثوا عن جريان بنية مجرى أخرى واختزلوا ما يوجد بين الأبنية الصرفية من علاقات في ثنائية **الأصل** و**الفرع**. وذلك ما جعلنا نذهب إلى أن الأبنية المتحدة ليست أبنية **منفصلة** بعضها عن البعض الآخر ولاهي **متقابلة**، وإنّما هي محكومة بنوع من **الاسترسال** يمكّن من فهم خصائص النظام لِمَا له من مرونة وقدرة على وصف الظواهر وتفسيرها.

2- النحاة قد عالجوا الاشتقاق باعتباره خيطا رابطا بين مختلف الأبنية، طرفاه المشتق وغير المشتق أو الجامد، واعتمدوه مقياسا من جملة المقاييس التي اعتمدوها في وصف الكلم وبيان ما يوجد بينها من مراتب ودرجات .

3- التعامل مع الأبنية الصرفية في مستوى الاشتقاق وفي مستوى الإجراء والاستعمال يجعل الاسترسال خاصية تسم الأبنية الصرفية المتحدة في الاشتقاق وفي التركيب . فإذا قلت بأسبقية المصدر على الفعل أمكنك أن تتبين الاسترسال على النحو التالي :

▪ الجذر يسترسل في المصدر، والمصدر يسترسل في الأبنية المتولّدة منه.

وإذا قلت بأسبقية الفعل، أمكنك تفهّم عملية الاسترسال على النحو التالي:

▪ الجذر يسترسل في الفعل، والفعل يسترسل في الأبنية المأخوذة منه وهكذا.

ويجسّم الحديث عن أصلين في الاشتقاق موقفين متباينين في النظرية النحوية العربية: موقف كوفيّ يقول بأوّلية الفعل وما يترتّب عليه من قضايا تجاوز الاشتقاق إلى التّركيب وموقف بصري يقول بأوّلية المصدر وأسبقيته في الاشتقاق. وهو موقف متصل بتصورات نظرية واختيارات منهجية في التعامل مع القضايا التي تُطرح في النظرية النحوية العربية سواء في أصولها النظرية المجرّدة أو في أصولها المنهجية .

4- الجهاز المفهومي الذي انتهى إليه النحاة في تعاملهم مع الأبنية الصرفية من قبيل (المشتق منه / المشتق) و(المأخوذ منه /المأخوذ) و(الأوّل /الثّاني) و(الأصل /الفرع) من الأدوات المعتمدة في تصنيف مكوّنات النظام والكشف عن منطقه الداخلي.

5- المقاييس المعتمدة في تصنيف الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى والتمييز بينها على أساس ثنائية الأصل والفرع تُكَوِّنُ ضربا من الأدلة القياسية المعتمدة في تفسير عدد هام من المسائل النحوية وتعكس النسق النحوي الذي أسس له النحاة القدامى من خلال بحثهم عن آليات التفكير اللغوي.

هكذا إذن تبدو الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى ظاهرة اشتقاقية مناسبة لدراسة عدد من المفاهيم النحوية القريبة منها والبعيدة عنها. وقد تكون المفاهـــيم المعتمـــدة عندهم في الوصف والتصنيف ك"الاتّحاد" و"الافتراق"

و" القرب" والبعد"و" المشتق منه" و"المشتق" و" المأخوذ منه" و"المأخوذ" و"الأصل" و"الفرع" و" الأوّل" و"الثّاني" من المظاهر الدّالة على تطوّر لجهاز النظري الذي توخّاه النحاة في التعامل مع الأبنية المشتقة قبل التركيب وبعده.

قائمة المصادر والمراجع

1- بالعربية :

- ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين (513- 577ه) :

▪ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،** مجلدان تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي – مصر 1945.

- ابن جني أبو الفتح (ت392ه):

▪ **الخصائص،** 3أجزاء تحقيق محمد علي النجار – مصر 1955.

▪ **المنصف في شرح تصنيف المازني**- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- مصر 1954.

- ابن القطّاع (**515ه**):

▪ **كتاب الأفعال،** عالم الكتب بيروت، 1983 (3أجزاء).

-ابن عصفور (597-669ه) :

▪ **الممتع في التصريف** – جزءان تحقيق، فخرالدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت 1979.

- ابن يعيش موفق الدين (ت643ه):

▪ **شرح المفصل،** 10 أجزاء – عالم الكتب بيروت (د.ت).

- ابن حمودة رفيق :

▪ **الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية،** 2004.

- البعزاوي محمد الصحبي :

▪ **ثنائية "المخبر عنه والمخبر به " في العربية: دراسة إعرابية دلالية،** المطبعة الرسمية، تونس 2008.

- الجرجاني عبد القاهر (ت 471ه):

▪ **المقتصد في شرح الإيضاح،** مجلدان، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق 1982.

- الخليل بن أحمد :

▪**كتاب العين،** تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1988، (8أجزاء).

- الزجاجي أبو القاسم (ت347 ه):

▪**الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط4 1982.

– الزناد الأزهر :

▪حفريات تاريخية في المعجم الذهني العربي، **حوليات الجامعة التونسية**، عدد52 /2007 صص 99–140.

– سيبويه (ت 180ه)

▪**الكتاب**، 5 أجزاء، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار سحنون للنشر والتوزيع 1990.

– الفارسي أبو علي: **(288–377ه)**

▪**المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السّنكاوي، مطبعة العاني – بغداد (د.ت).

– عاشور المنصف :

▪**ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، منشورات كلية الآداب منوبة ط2، تونس 2004.

▪**دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي**، مركز النشر الجامعي تونس 2005.

– المهيري عبد القادر:

▪التعليل ونظام اللغة، **الحوليات** 22/ 1983 صص 175–189.

2– باللغة الأجنبية:

- Blanché (Robert) :

La logique et son histoire, Armand Colin, Paris 1996.

- JESPERSEN (OTTO):

La philosophie de la grammaire ; les Editions de Minuit ; Paris 1971.

- GLEASON(H. A) :

Introduction à la linguistique ; Trad. De FRANÇOISE DUBOIS CHARLIER ; Librairie Larousse ; Paris 1969 .

- PERNIER(MAURICE) :

Le mot. Puf.1re édition.Paris 1986 .

-TAMINE (JOELLE GARDE) : **La grammaire : phonologie ; morphologie ;lexicologie**. ARMAND COLIN ;3ème éd .Paris 2005 .